الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014

Trade Openness and Economic Growth in Algeria: An Analytical and Empirical Study From 1980 to 2014

د. زدون جمال[1*]، د. بن ديمة نسرين[2]، د. بن جدو عائشة[3]

[1] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، zeddoun.djamel@gmail.com

[2] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، nesrine.bendima@gmail.com

[3] جامعة مصطفى سطمبولي معسكر، benjedouaicha.87@gmail.com

الاستلام: 27 /2019/01 القبول: 08 /2019/03 النشر: 01 /2019/06

ملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014، حيث تطرقنا في المحور الأول الى المقاربة النظرية للإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي مع تحليل العلاقة بينهما، ثم دراسة تحليلية وصفية للانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي كمحور ثاني التي أظهرت انهما يتماشيا إيجابيا، أما المحور الثالث فتناولنا فيه دراسة قياسية توضح العلاقة في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2014) باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن، فأظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الإيجابي للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في المدى الطويل وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية واغلب الدراسات السابقة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الإقتصادي، طرق تحليل السلاسل الزمنية.

رموز jel: F41, F43, C22.

Abstract:

This research aims to study and analyze the impact of trade openness on economic growth in Algeria during the period 1980-2014, where in the first axis we discussed theoretical approach of trade openness and economic growth with the analysis of the relationship between them, as a second axis a descriptive study of both trade openness and economic growth, in addition to an empirical study as third axis devoted to examine the relationship between these two variables in long term using Johansen cointegration.

The results showed a significant positive impact of trade liberalization on economic growth in long term which is consistent with theory line and most of literature review.

Keywords: trade openness, economic growth, Methods of time series analysis.

(JEL) Classification : C22, F43, F41.

* المؤلف المراسل: **زدون جمال**، الإيميل:zeddoun.djamel@gmail.com

1. مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه و نظرا لأهميته قام العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري و التطبيقي للوصول إلى اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى، إذ تعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، و ترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية دول العالم، و لقد سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية مع بداية التسعينات الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي خاصة بعد بروز الظواهر الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل كظاهرة العولمة سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، و يسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها و بين الدول الصناعية، و كان الأسلوب الذي اختارته هو سرعة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال انفتاحها على العالم الخارجي و انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير الذي يسمح بتخفيض الضغط الخارجي و استيراد رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، لكن من المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي للدول النامية و منها العربية إلى ضغوط عديدة خاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبرى، و هذا سيحد من فرص هذه الدول في التصدير إلى دول هذه التكتلات ما لم تقم بتطوير إنتاجها و زيادة كفاءتها لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل التجاري.

الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة وإفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، و مواقع تنافسية متقدمة في ظل هذه المنافسة القوية التي سوف تؤثر على حصصها في السوق الوطنية ويمكن أن تحد من توسعها و تطورها إذا لم تتوفر لهذه المؤسسات قاعدة تكنولوجية جد متطورة تكون قادرة على التأقلم مع بيئة دولية متغيرة بسرعة ،حيث لم يعد الانفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته و تفادي سلبياته.

1.1. إشكالية البحثية:

من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- **كيف يؤثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014؟**

2.1. أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوع هام بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الأخيرة التي تحاول من خلالها الدولة تنويع اقتصادها وبالتالي انفتاحها تجاريا، ولهذا تكمن أهمية هذا البحث في اسقاط النظريات الاقتصادية التي تحدد نوع التأثير للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على وضعية الاقتصاد الجزائري.

3.1. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تحليل واقع الانفتاح التجاري وتطوراته خلال الفترة 1980 -2014.
- تحليل واقع النمو الاقتصادي وتطوراته خلال الفترة 1980 -2014.
- محاولة تكوين نموذج قياسي لدراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير.

4.1. الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- دراسة **(زيرمي،2016)** ، بعنوان" **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"**،

النتيجة الأساسية التي توصلت إليها هي أن للتحرير التجاري دور فعال في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

- دراسة **(طالب، 2015)** بعنوان " **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**،

حيث توضح مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، باستعمال نموذج التكامل المشترك، وخلصت الدراسة الى أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكدا ضعف الجهاز الإنتاجي، ويتوقف التأثير بالدرجة الأولى على أداء الصادرات النفطية.

- دراسة **(عبدوس، 2011)** ، بعنوان " **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول"**،

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري، وكشفت الدراسة أن الانفتاح يتماشى ايجابيا مع النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل ولكن يسير في الاتجاه المعاكس مع توزيع الدخل.

2. المقاربة النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

1.2. مفهوم الانفتاح التجاري:

تعددت الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وتضاربت بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، فبين هذا التأييد والمعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة، وذلك من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة. حيث يعرف الانفتاح التجاري حسبBhagawati-Krueger على أنه السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية (***عبدوس، 2011، ص44***)، كما يعرف حسب المؤسسات الدولية تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة و التحكم فيها، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة (***باريك، 2013، ص37***).

2.2. مفهوم النمو الإقتصادي:

لقد تعددت و تنوعت تعاريفه، وذلك حسب تنوع و اختلاف أراء أماكن و بيئات المفكرين والمحللين حيث يعرفه John Arrow بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (***بن قدور، 2013، ص63***)، أما الإقتصادي الأمريكي "Kuznets" فيرى أن النمو الإقتصادي هو عملية تضمن إحداث زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الإقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (***قليل، 2016، ص102***) .أما حسب تفسير" ***F. Perroux*** "، النمو الإقتصادي يعبر عنه بالزيادة المدعومة خلال مدة ، أو عدة فترات زمنية طويلة المدى تحدد الإنتاج بالحجم. وعليه كلاسيكيا، يستخدم علماء الاقتصاد النمو الإقتصادي من وجهة زيادة الإنتاج خلال مدة طويلة، أما على المدى المتوسط فيستخدم مفهوم التوسع الذي يناقض فيه فهمه معنى الركود، ومن وجهة نظر " P.A. ***Samuelson*** " فالنمو الإقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج ليعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته (***بن زيدان، 2013، ص-ص 2-4***).

3.2. علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

تعرضت الكثير من الدراسات لتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبالأخص علاقة نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، فشهدت عدة اختلافات بينها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من مزايا السوق الخارجي ومنهم من يرى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست بتلك القوة التي يراها البعض الآخر.

1.3.2. الدراسات النظرية لوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

لقد كانت آراء الاقتصاديين مختلفة وفيما يلي نستعرض أهم الدراسات:

أ. آراء المذهب التجاري:

تدور محاور الفكر التجاري حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال سعيها إلى زيادة ما لديها من ثروة من الذهب والفضة التي تزيد في قوة الدولة وان هذا يتحقق من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي ستجلب المعدن النفيس ثمنا لها.

ب. آراء مفكرو المذهب الكلاسيكي:

لقد قام مفكرو هذه المدرسة بمعارضة ما ذهب إليه رواد المدرسة التجارية بشدة، وطالبوا بالحرية الاقتصادية فظهر ما يعرف بحياد السياسات التجارية ومن أهم رواد هذا الفكر آدم سميث الذي أشار إلى أن الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

أما دافيد ريكاردو أظهر أهمية الانفتاح التجاري للدول من خلال نظريته الميزة النسبية ،وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج ،و تحويل القطاعات الأكثر كفاءة و تحسين رفاهية السكان.في حين جون ستيوارت ميل وضح من خلال نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الإنتاج الساكن ان الانفتاح التجاري يؤدي إلى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية باعتبار أن لها تأثيرا ديناميكيا و نفعا غير مباشر يتمثل أساسا في رفع المستوى العام للإنتاجية و يعتبر ذو أهمية كبيرة.

ج. آراء المذهب الحديث:

قامت العديد من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين وفقا للآراء المتفائلة والمتشائمة (***ناوي، 2014، ص 142***) فالآراء المؤيدة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كانت دراسة ***(Emery 1980)*** التي توصلت إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة و اتساع السوق ،بما يؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل و الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير المنتجات وجلب التكنولوجيا (***ناوي، 2014، ص158***)، في حين دراسة (***Tyler1981***) تؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات(***يسري، السريتي، 2007، ص201***). بالإضافة الى دراسة (***البنك الدولي 1987***) التي أجريت على عدد من الدول النامية وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية. أما دراسة David Dollar (2000): اهتمت بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينهم. كما توصلت دراسة ***nouzard,jenifer,J,powell***(2003) وجود أثار ايجابية للانفتاح على كل من النمو والتنمية أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية، ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

2.3.2. الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

دراسة (1993) ***Moghadam, Coe*** أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجيا والانفتاح، وتوصلت إلى أن التجارة ورأس المال بصفة عامة هما المسؤولان عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.أما دراسة (1995) ***E. Helpman Coe*** قامت بدراسة على عينة من 22 من البلدان الصناعية، وتوصلت إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا تتوقف فقط على مخزون رأس المال ولكن

أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الإيجابي لأنشطة البحث والتطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح.

في حين نموذج (1996) ***Seghezzi, Baldwin*** وجدت من خلال العمل في ثلاثة خطوات لتقدير البيانات أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار والانفتاح التجاري بصفة خاصة، وهذه النتيجة تم تأكيدها من خلال أعمال " Lee " سنتي 1993- 1994.أما دراسة :(1996) ***Lant Pritchett*** جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأبيات ودرست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات، وتبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض، وتفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم الانفتاح.كما أشارت دراسة (1997) ***J,Lguerin, L, Fontagne*** إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاحه، إذا توافرت شروط معينة كتوافر رأس المال البشري على سبيل المثال، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد(**عبدوس، 2011، ص162**).

4.2. أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

1.4.2. سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وكذلك أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في الدفع به إلى الأمام، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق عدد من الآليات (القريشي، 2007، ص 238) أهمها أن:

- **الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية:** تنمية الصادرات تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، و من ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها ، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشرط يسمح بتصدير هذا الفائض، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الحقيقي و الدخل القومي الحقيقي و من ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.
- **الصادرات والتقدم التقني:** الصادرات تعد مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية لمتطورة كما تعد أيضا مصدرا مهما لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب وتلعب بصفة مستمرة، الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي (سعيدي، 2002، ص10).

- **الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع بفعل المنافسة، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وهذا ما يؤدي إلى ربطها بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل.
- **مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام**: يعد التصدير محفز رئيسي في حركة التجارة الخارجية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وهذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية مثل الغذاء والمواد الخام والمعادن والنفط الخام (***سعيدي، 2002، ص11***).

2.4.2. سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

لجأت العديد من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية إلى تبني سياسة استراتيجية التصنيع بقصد إحلال محل السلع المستوردة عادة سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض، ولقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينات والستينات، أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، حيث لاتزال العديد من الدول تتبع هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض عن استيراده من الخارج، كما تعتمد استراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضا عن استيرادها من دول أجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر والجودة المطلوبين، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة، وعليه فان الكثير من متخذي القرارات الاقتصادية في الدول النامية ينظرون إلى استراتيجية إحلال الواردات، بأنها الاستراتيجية الممهدة لتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات، ونظرا لرغبة هذه الدول بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية متنوعة، وسهولة تحصيل إيرادات جمركية يجعل العديد منها تفضل استراتيجية إحلال الواردات.

3.تحليل ومناقشة النتائج:

1.3. دراسة تحليلية للانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات تغييرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، قد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

1.1.3. تطور معدلات النمو الاقتصادي وأداء الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (01): تطور معدل النمو الاقتصادي من(1990-2016).

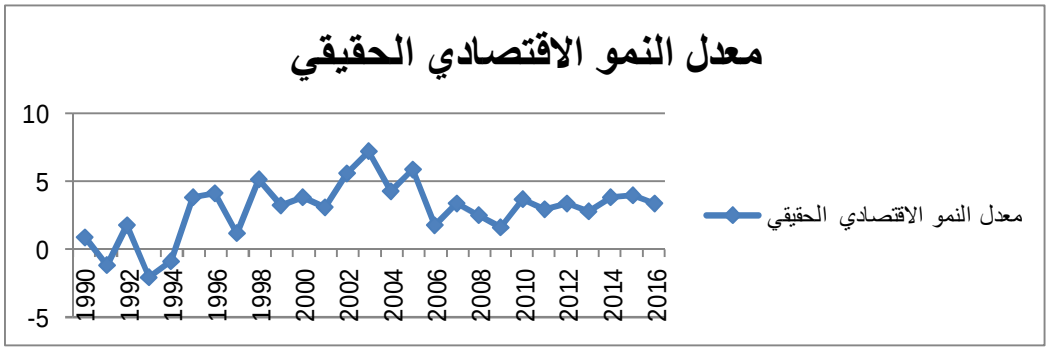

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال مؤشرات الشكل أعلاه، شهدت الفترة 1990-2016 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة، بحيث شهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط، والمرحلة الانتقالية التي شهدتها هذه الفترة من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي وتفاقم الأزمة الاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بالسلب على معدلات النمو خلال 1991-1994 في حين سجلت الفترة 1995 -1999 معدلات نمو موجبة، تشير إلى بدايات التعافي الاقتصادي في الجزائر ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاود النمو الارتفاع بمستويات بسيطة نسبيا حين وصل أقصى معدل لها عام 2003 بحوالي 7.2% ،في حين سجل متوسط النمو الاقتصادي للفترة 2004-2008 معدل بلغ 3.54% كما سجل النمو متوسط بلغ 2.78% للفترة 2008-2013، بالرغم من الأزمات التي عصفت في الاقتصاد العالمي مثل الأزمة المالية العالمية 2009، والأزمة اليونانية وأزمة منطقة اليورو 2010-2012 على

اعتبار أن أسعار النفط لم تتأثر بشكل حاد نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية، ثم شهدت الفترة 2013-2015 ارتفاع ملحوظ قدر ب 2.80%، 3.80% إلى 3.90% على التوالي ليعاود الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.4% نتيجة انخفاض أسعار النفط.

2.1.3. العلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

بهدف توضيح العلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ارتأينا أولا إلى تحليل مسار وتطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2014).

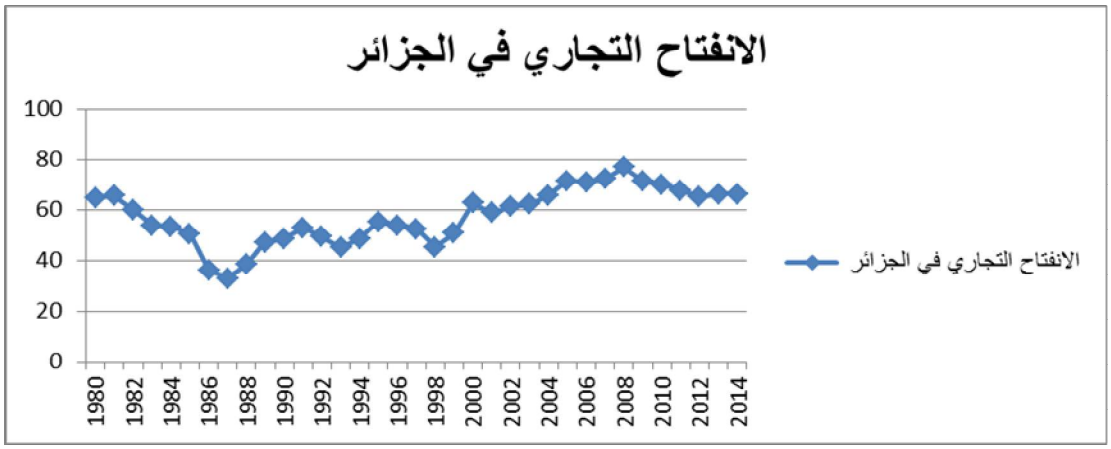

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من الشكل (02) أعلاه: نلاحظ تذبذب طفيف في قيم الانفتاح التجاري من 1980 إلى غاية 1984 لتنخفض بعدها مسجلة أدنى قيمة لها سنة 1987، ثم تشهد الفترة 1988-2007 ارتفاعا وانخفاضا متذبذبا يصاحبه تذبذب في أسعار النفط. أما سنة 2008 عرف الانفتاح التجاري أعلى قيمة له قدرت ب 76.684 وهذا راجع لأسعار النفط المرتفعة والوضعية الاقتصادية الجيدة خلال تلك السنة ليجدد الانخفاض بداية 2009 بسبب انخفاض صادرات المحروقات نتيجة الأزمة العالمية، غير انه عرف انتعاشا بعد ذلك خلال السنتين الأخيرتين.

الشكل رقم (03): علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي فترة (1990-2014)

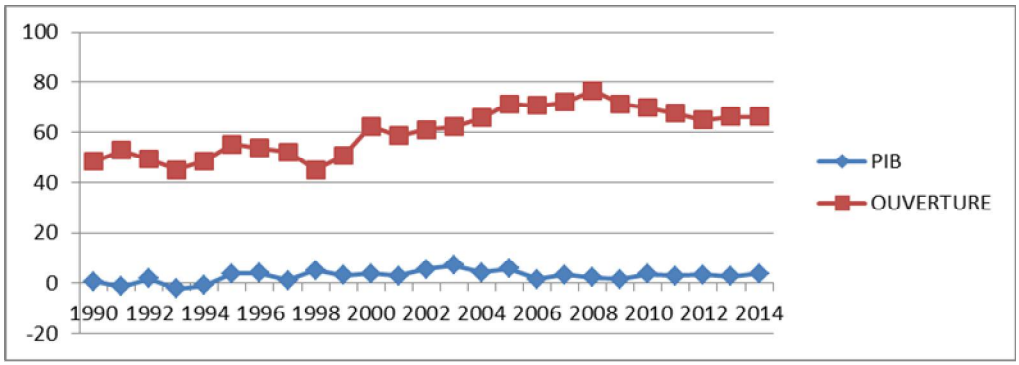

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن خلال الفترة 1990 -1992 أرتفع الانفتاح التجاري على عكس النمو الاقتصادي الذي عرف انخفاضا طفيفا، أما من 1992-1997 عرف كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تذبذبا واضحا وذلك إلى غاية 1998 ليجدد النمو الاقتصادي ارتفاعه إلى غاية 2005، عكس الانفتاح التجاري الذي واصل التذبذب، اما من سنة 2006 إلى سنة 2014 سجل الانفتاح التجاري ارتفاعا ملحوظا حتى سنة 2008 لينخفض مجددا، على خلاف النمو الذي استمر بالتذبذب ليتجه نحو الارتفاع حتى سنة 2014، وعلى هذا الأساس ولصعوبة توضيح العلاقة النظرية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ارتأينا إظهارها في شكل دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014.

2.3. دراسة قياسية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2014):

1.2.3. تقدير النموذج:

يمكن وضع النموذج القياسي للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر كما يلي:

$$PIB_t = C_0 + C_1 OUV_t + C_2 TCH_t + \varepsilon_t$$

حيث:

PIB : الناتج المحلي الإجمالي.

OUV: الانفتاح التجاري.

TCH: معدل سعر الصرف .

C0, C1, C2 : تمثل معلمات النموذج.

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t .

ε_t : الخطأ العشوائي.

2.2.3. البيانات والطريقة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

تم استخدام بيانات في تقدير النموذج للفترة (1980-2014)، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء(ONS) والبنك العالمي. ولتقدير نموذج الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل ومن تم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات المصححة كلي(FMOLS) والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائيEviews 8.

3.2.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فيليب برون (pp) واختبار (ADF) .

الجدول رقم (01): اختبار الاستقرارية باستعمال اختبار ADF وPP

المتغير	الفرق	PP				ADF			
		T	1%	5%	الاحتمال	T	1%	5%	الاحتمال
PIB	PIB	0.28	-2.63	-1.95	0.762	0.76	-2.63	-1.95	0.875
	D(PIB)	-5.52	-2.63	-1.95	0.000	-7.14	-2.63	-1.95	0.000
OUV	OUV	-0.28	-2.63	-1.95	0.575	-0.20	-2.63	-1.95	0.604
	D(OUV)	-4.51	-2.63	-1.95	0.000	-4.56	-2.63	-1.95	0.000
TCH	TCH	0.54	-2.63	-1.95	0.829	0.88	-2.63	-1.95	0.895
	D(TCH)	-7.56	-2.64	-1.95	0.000	-12.0	-2.63	-1.95	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8.

يتضح من اختبار (ADF) واختبار(PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) وأن الفرق الأول لها من الرتبة (0) I، الخلاصة أن جميع السلاسل ساكنة ومن نفس الرتبة، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة **JOHANSEN**.

4.2.3. منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقةJOHANSEN

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في إطار نموذج VAR لأن هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي، وتعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen.

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لاشيء	0.60	52.11	29.79	0.0000
على الأكثر 1	0.52	23.93	15.49	0.0021
على الأكثر 2	0.06	1.89	3.84	0.1686
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى* *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لاشيء	0.60	28.18	21.13	0.0043
على الأكثر 1	0.52	22.03	14.26	0.0024
على الأكثر 2	0.06	1.89	3.84	0.1686

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8.

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% في الصف الأول والثاني وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ونقول إن لدينا علاقة تكامل مشترك، أما الصف الثالث فإننا نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أصغر من القيم الحرجة وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة ونقول انه ليس لدينا علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

5.2.3. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول.

الجدول رقم (03): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t	الاحتمال

OUV	0.054	3.294	0.0025
TCHAN	0.029	4.986	0.0000
C	-2.656	-3.326	0.0023
DW =0.842	AJD R^2 = 0.847		R^2=0.856

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews8.

يبين الجدول رقم (03) نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: الانفتاح التجاري، سعر الصرف، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى 1%، كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغ معامل التحديد معدل0.85 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 85%من التغير في النمو الاقتصادي، أما النسبة المتبقية 15% فتشير لتأثير متغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج:

$$Pib= -2.656 + 0,054\ ouv + 0,029\ tch + e_t$$

6.2.3. التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم (03) يلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع الانفتاح التجاري بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ب حوالي 0.054 وحدة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع صادرات المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر بالدرجة الأولى يؤدي إلى ارتفاع الانفتاح التجاري الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي. فيما يتعلق بسعر الصرف قد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بينه وبين معدل النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يرتفع سعر الصرف ب 0.029 وحدة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف.

4. الخاتمة:

من خلال الدراسة نجد أن اقتصاد الجزائر ليس اقتصادا منغلقا أمام حركة دخول التجارة الخارجية، وأنه ليس منفتحا كليا أمام حركة خروجها، حيث أن درجة الانفتاح التجاري لاقتصاد الجزائر تجاوزت 50% في المتوسط تقريبا مقارنة مع الدول النامية الأخرى، و هي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي مما يدل على أن الجزائر تسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية، نتيجة انضمامها إلى منظمة التعاون والتجارة الخارجية

بالإضافة للشراكة الأورو متوسطية فاقتصاد الجزائر يعتمد أساسا غلى السوق الأوروبية ،كما أن درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي واعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بصورة كبيرة، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة فضلا على ذلك فإن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر يتوقف بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة، وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة، ولقد توصلنا إلى أن مستويات النمو المحققة في الجزائر سببها ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات.

1.4. النتائج:

من خلال الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث أن النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات والتي تتشكل أساسا من المحروقات ينعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلي لا سيما وأن الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى تفتقر إلى قاعدة إنتاجية صناعية متنوعة تساهم في تخفيض نسبة الاعتماد على عوائد الصادرات، ولذلك تلعب هذه العوائد دورا حيويا في النمو الاقتصادي، حيث يتوقع في مثل هذه الدول النامية أن نسبة كبيرة من العوائد لا توجه للاستثمارات الحيوية وإنما تنفق على مشاريع تنموية مثل المرافق العامة وغيرها من البنى التحتية، ورغم وجود العلاقة الطردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي غير أنه تبقى تلك النسبة التي تؤثر تأثير قليل في الانفتاح التجاري متأتية من الصادرات غير النفطية. أما فيما يتعلق بسعر الصرف قد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بينه وبين معدل النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يرتفع سعر الصرف ب 0.029 وحدة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف.

2.4. التوصيات:

من خلال النتائج السابقة سواء التحليلية أو القياسية نلخص أهم التوصيات فيما يلي:

- حتى يتم رفع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لابد من انفتاح الجزائر تجاريا وذلك من خلال زيادة صادراتها ومحاولة تدنية وارداتها أي فتح السوق الوطنية وذلك بأسعار منافسة.
- لاحظنا كذلك أن سعر الصرف يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي ولذلك يجب خلق توازن بين معدلات سعر الصرف ودرجة الانفتاح التجاري الذي ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي.

5. المراجع:

1-زيرمي، نعيمة. (2016)."***أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر***"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

2-طالب. دليلة. (2015). " ***الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-2013)***"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

3-عبدوس. عبد العزيز. (2011). " ***سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول***"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

4-عبدوس. عبد العزيز. (2011). مرجع سابق.

5-باريك. مراد. (2013). "***التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر***"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

6-بن قدور، أشواق. (2013). ***تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي***. دار الراية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

7-قليل. زينب. (2016). "***تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة من 1980-2013***»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر.

8-بن زيدان. الحاج. (2013). "***دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010***"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر.

9-ناوي. مريم. (2014). "***أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2012)***"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر. .

10-يسري أحمد، عبد الرحمن، أحمد السريتي. محمد. (2007). مصر.

11-القريشي، مدحت. (2007). ***التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات***. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع. الاردن.

12-سعيدي، وصاف. (2002)."***تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر***". مجلة الباحث: 1: 10-25.